

Distr.: Limited
11 September 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ١١١ من جدول الأعمال

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن
وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

بابوا غينيا الجديدة وبالاو والبرازيل وبنن وبوتان وجامايكا وجزر سليمان وجنوب أفريقيا والرأس الأخضر وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسيشيل وغرينادا وفيجي والكونغو وليبيريا وموريشيوس وناورو ونيجيريا وهايتي والهند: مشروع قرار

عملية إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تضع في اعتبارها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١) الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وأقروا فيه العزم، في جملة أمور، على تكثيف جهودهم لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه،

وإذ تذكّر بعزم قادة العالم، كما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٢)، على تأييد الإصلاح المبكر لمجلس الأمن بوصف ذلك عنصرا أساسيا في الجهود الشاملة المبذولة لإصلاح الأمم المتحدة، وذلك بهدف جعله أوسع تمثيلا وأكثر كفاءة وشفافية، بما يعزز فعاليته ومشروعيته وتنفيذ قراراته،

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) انظر القرار ١/٦٠.



وإذ تلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، والذي بدأ عمله في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤،

وإذ تهدف إلى توسيع نطاق عضوية مجلس الأمن لكي يعكس على نحو أفضل حقائق الواقع العالمي المعاصر، ومن ثم تعزيز استجابة المجلس لآراء جميع الدول الأعضاء واحتياجاتها، وبخاصة البلدان النامية. بما فيها الدول الجزرية والصغيرة، وكفالة اعتماد أساليب أفضل للعمل،

وإذ تشيد برئيسة الدورة الحادية والستين للجمعية العامة على ما بذلته من جهود لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن،

تطلب إلى الرئيس المنتخب للدورة الثانية والستين للجمعية العامة أن يشرع على الفور في إجراء مفاوضات حكومية دولية تركز على تحقيق النتائج، واضعاً في الاعتبار العناصر التالية، من جملة أمور، لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن، وذلك لكي يتم إقرار نتائج هذه المفاوضات في موعد يفضل أن يكون قبل نهاية عام ٢٠٠٧:

- زيادة العضوية في كلتا الفتتين الدائمة وغير الدائمة
- إتاحة قدر أكبر من تمثيل البلدان النامية
- تمثيل البلدان المتقدمة النمو والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مما يعكس حقائق الواقع العالمي المعاصر
- اعتماد تحسين شامل في أساليب عمل مجلس الأمن، بما في ذلك الانفتاح بدرجة أكبر أمام الدول الجزرية والصغيرة
- إضافة بند ينص على إجراء استعراض.